

## بيان للمندوب البريطاني في الأمم المتحدة السفير جون وستون،

### أمام مجلس الأمن يعتبر فيه خطة الحكومة الإسرائيلية

#### توسيع بلدية القدس مدعاة للقلق

نيويورك، 1/7/1998\*.

يشرفني التحدث باسم الاتحاد الأوروبي، وقد وافقت على مضمون هذا البيان وانضمت إليه دول من شرق أوروبا ووسطها ومنها جمهوريات تشيكيا والمجر وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وقبرص وأيسلندا ولختنشتاين. يعتبر الاتحاد الأوروبي أنه معني مباشرة وبقوة بخطة الحكومة الإسرائيلية توسيع بلدية القدس، وهذه المشاريع التي هي مدعاة للقلق، ستؤدي إلى تعديل في التوازن السكاني في منطقة القدس ومن ثم إحداث تغيير أساسي في الوضع النهائي للأراضي المحتلة. والخطط الجديدة، وفق ما نسبته وسائل الإعلام إلى مصادر إسرائيلية علمية تكشف عن الاتجاه إلى تغيير جذري لوضع القدس، الأمر الذي يذكرنا مجدداً، بخطورة الوضع في المنطقة. يهم الاتحاد الأوروبي أن يشير، مرة أخرى، إلى أن معاهدة جنيف الرابعة تنطبق على وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس والأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967. ويدعو الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وبإلحاح إلى الاعتراف بشمول هذه المعاهدة الأراضي العربية المحتلة قانوناً وعملياً، وإلى الالتزام بمنطوق المعاهدة التزاماً تاماً. والاتحاد الأوروبي يرفض رفضاً كاملاً ادعاءات إسرائيل بأن المعاهدة الدولية المذكورة لا تنطبق على الأراضي المحتلة. ومن الواضح أن إسرائيل ماضية في انتهاك هذه المعاهدة من طريق عملية بناء المستوطنات توجيهاً وتأييداً وتمويلاً في الأراضي العربية المحتلة. إن خطة حكومة إسرائيل توسيع سلطة بلدية القدس لتشمل المستوطنات في شرق وشمال القدس تهدف إلى استباق المفاوضات حول الوضع النهائي لمدينة القدس الأمر الذي يشكل انتهاكاً كاملاً لروحية اتفاقات مدريد وأوسلو. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجدداً سياسته حول وضع القدس. إن القدس الشرقية تخضع للترتيبات التي وضعها مجلس الأمن في القرار الصادر عنه رقم 242 (1967)، 22 تشرين الثاني [نوفمبر] 1967 وتنص البنود الواردة في القرار المذكور على عدم مشروعية ضم الأراضي بالقوة، وتالياً فإن القدس الشرقية لا تخضع للسيادة الإسرائيلية. وإذ نعتبر أن الوضع النهائي لمدينة القدس سيحدد إطاره المحدد في المرحلة الأخيرة من المفاوضات فإن الخطوات المتعارضة مع هذا المبدأ تشكل انتهاكاً فاضحاً للقرار الدولي.

\* "النهار" (بيروت)، 1998/7/7. وكانت كلمة المندوب البريطاني المهمة الأخيرة لبريطانيا قبل أن تتولى النمسا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في 2 تموز/يوليو، ولفترة ستة أشهر.

ويود الاتحاد الأوروبي التشديد على أهمية الفرصة القائمة في ولوج الفلسطينيين عملية السلام، وضرورة العمل على عدم إسقاط هذه الفرصة لذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي وبقوة، جهود الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق حول مجموعة من الأفكار، يمكن أن تشكل في حال تم التوافق عليها أرضية مؤاتية لدينامية ميدانية تسمح بإعادة إطلاق المفاوضات حول الوضع النهائي.

وانطلاقاً من هذا التصور يدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في ممارسة الحكم الذاتي ومن غير استثناء خيار إقامة دولتهم. كما يدعو الشعب الفلسطيني إلى التأكيد مجدداً على التزامه حق إسرائيل في الوجود وفي الحدود الآمنة.

إن المضي في عملية السلام يفترض الامتناع عن الإقدام على خطوات غير مشجعة ومن طرف واحد، ومنها الخطوات التي تعزز الشكوك وتقييم المزيد من العقبات في طريق السلام.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)